



برنامج لادفع نسق الاستثمار عن طريق دعم
المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكو
صعوبات اقتصادية

تشخيص الوضع الحالي

- تمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أكثر من 80 % من النسيج الاقتصادي التونسي.
- عدد هام من المؤسسات الصغرى و المتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية يمكن إنقاذها عن طريق برنامج إعادة هيكلة يشمل عددا من الآليات المتكاملة.
- تركيز أغلب البرامج و الآليات الموجودة على دعم إحداث المؤسسات الصغرى و المتوسطة وعدم التخصّص في تمويل بقية مراحل نمو المؤسسة (retournement ، transmission ، développement)
- نقص البرامج الموجهة إلى هذا الصّنف من المؤسسات.

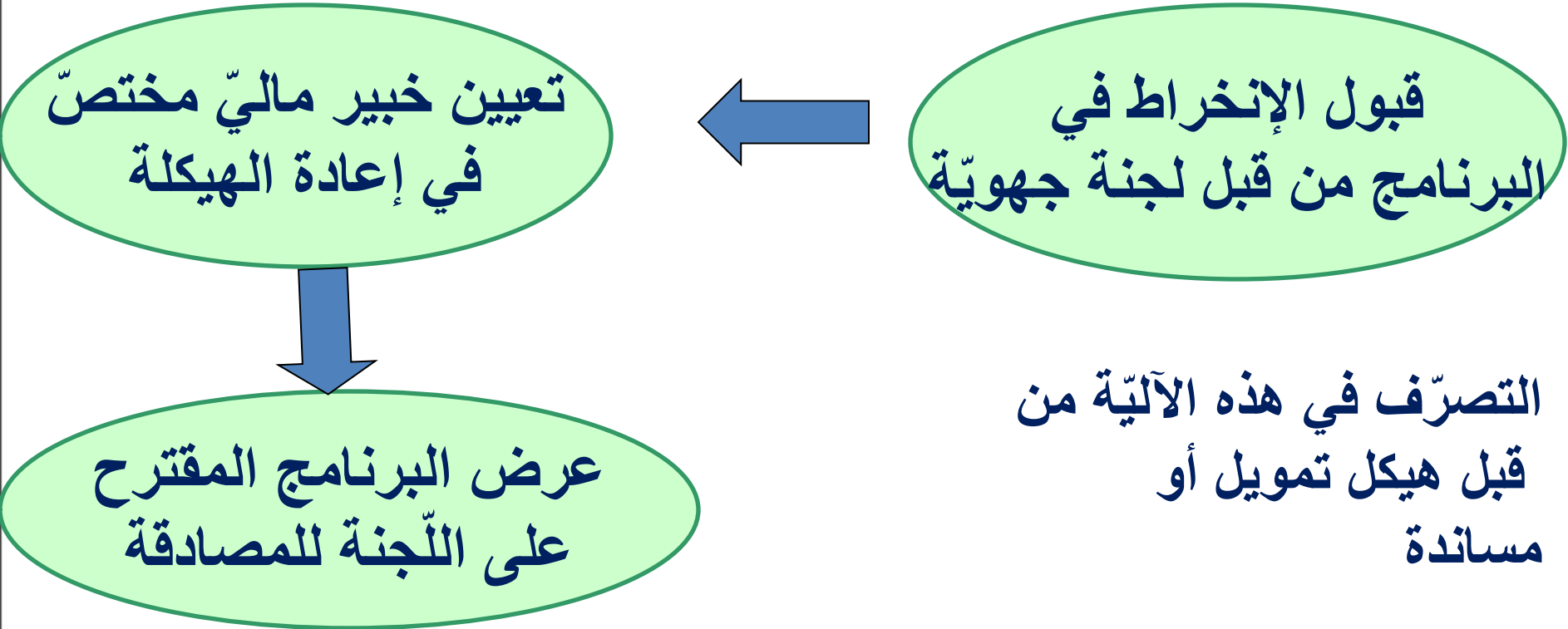
التحديات

- إنقاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكو صعوبات لمواصلة نشاطها والمحافظة على طاقتها التشغيلية.
- تمكينها من صيغ تمويل تشاركيّ توفر لها قاعدة لتنمية أنشطتها و تطوير مؤشّراتها.
- تدعيم دور الدولة كمحفّز في المجال.

تركيز 5 آليات لتمويل تشاركي متكاملة و شاملة:

- آلية التشخيص والإحاطة والمرافقة و المرافقة
Fonds de diagnostic d'accompagnement et d'assistance
- آلية لتدعيم رأس المال
Fonds de renforcement des Fonds Propres
- آلية القروض
Fonds de crédit
- آلية قروض المساهمة
Fonds crédit participatif
- آلية الضمان

آلية التشخيص الإحاطة و المرافقة



التصرّف في هذه الآلية من قبل هيكل تمويل أو مساندة

آلية لتدعيم رأس المال

□ تخصيص موارد توضع على ذمة شركات الاستثمار الجهوية.

□ اتفاقية تصرّف تمضى في الغرض مع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة



□ تخصيص موارد لإسناد قروض متوسطة الأجل في إطار إعادة الهيكلة.



آلية قروض المساهمة

تمكين الباعث المنتفع بالآلية من قرض شخصي في شكل
قرض مساهمة **crédit participatif** للمساهمة في
عملية إعادة الهيكلة.



دور الشركة التونسية للضمان

□ تمويل آلية ضمان إعادة الهيكلة المالية الذي تديره الشركة التونسية للضمان لتقاسم مخاطر التمويلات المسندة في هذا الإطار.

□ ضمان القروض قصيرة المدى الممولة لدورة الإستغلال، لمدة سنتين ابتداء من تاريخ صرف إعادة الهيكلة.



طريقة تدخل الآليات

□ تبعا لتشخيص وضعية الشركة وتحديد حاجياتها، يمكن للمؤسسة أن تتمتع بتدخل كافة الآليات أو إحداها.

□ الأولوية للانتفاع بالبرنامج للمؤسسات ذات القدرة التشغيلية العالية والتي تحافظ على مواطن شغل قارة وتنشط بمناطق التنمية الجهوية.

□ المدة التقديرية لإنتفاع المؤسسة بالبرنامج: 60 يوما إنطلاقا من تاريخ إيداع الملف.

الفئة المستهدفة

- أن تكون الشركة في حالة نشاط أو متوقفة بصفة مؤقتة لأسباب متصلة بالوضع الاستثنائي.
- ألا تكون محلّ إجراءات في إطار القانون عدد 34 لسنة 1995، المؤرّخ في 17 أفريل 1995 و المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات إقتصادية.
- ألا يفوق حجم إستثماراتها 10 م.د.
- أن تكون للشركة قدرة إنتاجية وتشغيلية عالية.
- أن تكون محترمة لقواعد الشفافية والحوكمة الرشيدة.

□ عدد المؤسسات المتوقع إنتفاعها من هذا البرنامج: 200.

□ عدد مواطن الشغل المتوقع دعمها: 5000.

□ التسيير العام للبرنامج من قبل لجنة تحت إشراف وزارة
الإقتصاد و المالية:

- ✓ إمضاء الإتفاقيات الإطارية.
- ✓ المتابعة العامة لتنفيذ البرنامج.

□ تركيز لجنة متابعة و تصرّف على مستوى بنك تمويل المؤسسات
الصّغرى و المتوسطة:

- ✓ متابعة ملفات المؤسسات المؤهلة للإنتفاع بهذه الآلية.
- ✓ تركيبة اللّجنة: وزارة الإقتصاد و المالية + وزارة الصّناعة + BFPME + SICARs + SOTUGAR + régionales + خبرات إضافية أخرى، كلّما إقتضى الأمر ذلك.

□ تمكين بنك تمويل المؤسسات الصّغرى و المتوسّطة من ضمان الدّولة للحصول على التّمويلات اللاّزمة.

□ موارد من ميزانيّة الدّولة سيتمّ إدراجها في إطار قانون الماليّة التّكميليّ لسنة 2014.

توزيع الموارد حسب الآليات

يقدر المبلغ الضروري لتمويل البرنامج بحوالي 100 م.د، يتوزع كما يلي:

- آلية الإحاطة والمرافقة: 2 م.د.
- آلية لتدعيم رأس المال: 23 م.د. موزعة حسب حجم كل شركة استثمار.
- آلية قروض المساهمات: 15 م.د.
- آلية القروض: 40 م.د.
- آلية الضمان: 20 م.د.

شكرا على حسن المتابعة